

## قراءة في كتاب

التأويلية = Hermeneutics ومنطق فهم الدين

### الحلقة الأولى

سليمة فاضل مبيب (\*)

#### ملخص البحث

يشتغل هذا البحث على قراءة كتاب (التأويلية = Hermeneutics) ومنطق فهم الدين) لمؤلفه الشيخ علي الرباني الكلبايكاني، تعريب الشيخ داخل الحمداني، كتاب يدرس علم التأويل بوصفه الأساس في فهم جميع العلوم والمعارف؛ لأنه علم يختص بتفسير الظواهر، وقد بدأ البحث ابستمولوجياً ثم أصبح يتعدى إلى البحث الانطولوجي في تفسيرها، وما يشد القارئ إلى قراءة هذا الكتاب؛ اهتمامه بالمدارس والمناهج والاتجاهات التي تهتم بعلم التأويل، والسياق التاريخي الذي مرّ به هذا المصطلح، ونقدها وتحليلها وإظهار نقاط القوة والضعف فيها، وموازنتها بالمرتكزات والقواعد الفكرية الإسلامية، وهذا ما يجعل خطة المؤلف تسعى نحو النجاح؛ لأنه يعرفنا نقاط الالتقاء والافتراق التي يمكن تمييزها بين فكرنا الإسلامي والفكر المسيحي، الذي نشأ فيه هذا العلم لأغراض دينية تخصّه.

(\*) ماجستير لغة عربية، جامعة القادسية - العراق.

### إضاءة البحث

إنَّ حقيقة كون التيار الفكري في العالم يسير موازياً للتطور على مستوى التقنيات الحديثة كماً وكيفاً، وأنَّ الدنيا تزدهم بالأفكار وتغرق بالتصورات والمناهج الفلسفية والتربوية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، تُشكّل محور المشكلة التي يعاني منها كثيرٌ، سواء أكانوا مفكرين على مستوى العمل في المجال المعرفي، والتألفي، أم ممن لا باع لهم في المجال المعرفي سوى أن لهم باعاً في مراقبة تلك الحركة للتيار الفكري، من الذين يجدون أنفسهم أمام عدّة تساؤلات تحيط بعقولهم التي لا يمكنها أن تتقبّل آية فكرةٍ تطرح في الساحة المعرفية؛ لاسيما في ما يتعلّق بالدين والمذهب والعقيدة.

فالإرث الإسلامي مثلاً يمرّ بمرحلة حرجة من مراحل هذه الأمة؛ بسبب تلك الدعوات والأفكار والمناهج التي بدأت تصدر إلى العالم الإسلامي والعربي بالمجان؛ خدمةً لأهداف ما ورائية لا يعلم كنه خطورتها على العقول والنفوس سوى الله (عز وجل)؛ وفي خضم وجود هذه المشكلة، يتعيّن إنتاج فكر محايد يتبنّى الوقوف على نقاط التأثير على الفكرين اللذين قدمنا الحديث عنهما: الفكر الذي يتكلّم بالقلم، والفكر الذي يرمق الحقائق والأفكار بالضمير الفطري؛ فلا بدّ إذن من إعمال الفكر والبحث عن الحقائق القارة في تلك الأفكار التي ساعدت ماكنة العولمة المتمثلة بوسائل الإعلام في نشرها في محيطنا العربي والإسلامي، بشكلٍ غير مسبوق، لاسيما وأنّ هذه الثقافات تخفي وراءها طموحات أقلّ ما يمكن وصفها به أنّها لا تتناسب مع ثقافتنا

## ﴿ قراءة في كتاب التأويلية ومنطق فهم ﴾

وهويتنا الإسلامية، ويمكن أن تكون لقمة سائغة دُسَّ فيها عسلٌ مسموم.

أمَّا الفئة العاديَّة أو لنقل المتوسطة المعرفة، التي تمتلك القدرة على الوقوف أمام ما يطرح في الساحة المعرفيَّة والإعلاميَّة من دون تجاهل ما تسمع، أو تقرأ، أو ترى، ولديها الفطرة السليمة التي لا يعوزها إلاَّ التثقيف، واللجوء إلى العلوم التي تُمكن تلك الفطرة من قراءة الأفكار والمناهج التي تبث في المجتمع الإسلامي والعربي خاصَّة، والساحة الإسلاميَّة بمختلف مذاهبها، فيها عقولٌ منتجة تبحث في الحقيقة، وتدرس قواعد العلوم لتعرف تفاصيل بنائها، ومن خلال ما تنتجه هذه العقول يمكن أن يُميِّز ذوي الفطرة السليمة، ما يحير عقولهم، ويستوقف ضمائرهم.

علمًا أنَّ هذه الفئة تتميز بعدم تمكن اللغة العصريَّة، والألفاظ الصاعدة التي تطرح بها بعض الأفكار غير المطابقة للواقع الديني على سبيل المثال؛ ولسببٍ بسيط، هو أنَّها لا تمتلك الرغبة في اقتناء تلك اللغة التي وصفناها بالعصريَّة اللافتة للعقول التي تستطيع أن تميزها، واقصد عقول المشتغلين في المجال المعرفي والتأليفي، بقدر رغبتها في إيجاد التوازن المطلوب الذي يضمن لهم قناعة العقل وسكينة الروح، ولأنَّ ذوي الفطرة السليمة لم يدخلوا ميدان المتاجرة بتلك اللغة التي تُخبأ وراءها ما يخالف المبدأ، والعقيدة والتراث، وليس لديهم الرغبة في تقبل كلِّ ما يطرح مزوقاً بلغة تحتاج التي فكَّ شيفراتها أوَّلاً قبل البتِّ في استعمالها، والاشتغال بها.

أمَّا الفئة التي تعمل في الأوساط المعرفيَّة، لاسيَّما التي لها القدرة على التأليف، والمتاجرة بالأفكار والعلوم والمعارف التي تختصُّ بها، فليست غنيَّة هي الأخرى عن حاجتها إلى التثقيف والمراجعة؛ لكي تحصل على وقفة تأمليَّة

في مباحث ما تريد إنتاجه والمتاجرة به؛ حتى لا تقع ضحية الشباك التي نصبتها لها الثقافات التي تخفي وراءها طموحات وأهدافاً قد تكون حرباً أعلنت في الخفاء وأصبحت تستخدم ما يُسمى بالغزو الثقافي، لكنّ الشكر موصول لرب العزة والجلال؛ لأنّ هناك مؤسسات ومراكز فكريّة وثقافيّة، تتبنّى الحفاظ على الهوية الإسلاميّة، والإرث العريق الذي تركه لنا رسول الإنسانيّة نبينا محمّد (صلوات الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين) وحرصها الشديد على ترجمة وتحقيق المؤلفات التي تعين كلّ فئات المجتمع على فهم الحقيقة وتداولها، لاسيّما في سياق التعددية الدينيّة، وحدود الدين، أي: ما يقع في إطار الكلام الجديد وهذا ما يحتاج إليه الفرد بمختلف المستويات الثقافيّة لغرض الإجابة عمّا يدور في خلدته من تساؤلات واستفسارات تسبق قراءة أو سماع أو رؤية فكرٍ ما.

#### قراءة في أسئلة المؤلف

طرح المؤلف أسئلة عدة في مقدّمته للكتاب، عدها محور ما يمكن أن يطرح حول عملية (الفهم) وحقيقته، وهي عن ماهية الفهم، بمعنى ما الفهم؟ وما مساحة هذا الفهم ونطاقه، أي معرفة (حدود الفهم)، ثمّ كيف يتشكّل الفهم؟ أي: كيف يتحقق؟ وباصطلاح (فينومولوجيا الفهم)، علماً أنّ كلّ بحثٍ يجب أن يبدأ بطرح عدّة تساؤلات، تخصّ مشكلةً ما، أو سؤالاً ما، يبدأ الباحث في الإجابة عنها من خلال ما يتوصّل إليه من نتائج بحثه في تلك المشكلة أو السؤال الذي يفتقر إلى الإجابة، وطرح هذه الأسئلة بحسب وجهة نظري تُشكّل تطبيقاً عملياً لتحقيق عمليّة الفهم حيال آية ظاهرة كانت، كما يُدلل على فهم المؤلف لعلم التأويل بوصفه منهجاً أصيلاً في تحليل الظواهر

## قراءة في كتاب التأويلية ومنطق فهم

وتفسيرها من خلال هذا العلم الذي عرّفه في الصفحة (٢٢) من الكتاب بأنه: (علمٌ أو فنٌّ مرتبط ببيان تشكّل الفهم، بلحاظ متعلّقه أو حدوده، في النصوص المكتوبة أو مطلق النشاطات الإرادية والاختيارية للإنسان أو مطلق حقائق الوجود)<sup>(١)</sup>.

بعد أن بحث في تعريف التأويل وجذوره اللغويّة التي تعود إلى أصول يونانية، آمنت بوجود إلهٍ له رسول كان يدعى (هرمس)، ومنه جاء اصطلاح (هرمينيون) و(هرمينيا)، وكانت العمليّة التي تؤدّي دوراً وسيطاً في فهم خبرٍ ما أو مضمونٍ ما ممّا اقترن باسم هرمس لها وجوه ثلاثة، هي:

١. بيان الألفاظ بصوتٍ مرتفع، أي: النطق.

٢. التوضيح، مثل بيان حيثيّة ما.

٣. الترجمة.

وهذه الوجوه ترتبط بالمهام والوظائف التي اعتقد بها اليونانيون في هرمس، وأوجه الربط بينها ثلاثة هي: البيان والكلام ممّا يرتبط بوظيفة هرمس الإعلامية والإبلاغيّة بوصف التحدّث والإظهار بحدّ ذاته نوعاً من التأويل، وكان الكلام الملفوظ في نظرهم أفضل من المكتوب، من جهة الإبلاغ وبيان الموضوع بوصف اللغة في صورتها الحقيقيّة كانت سماعيّة قبل أن تكون مكتوبة، ممّا أوجب أفضليّة اللغة الملفوظة من اللغة المكتوبة، وبوصف اللغة تفقد مقداراً من سلطتها البيانيّة؛ إذا تحوّلت من صورتها المسموعة إلى صورتها المرئيّة والمكتوبة، ما يؤدّي إلى زوال معناها، وعندها لا بدّ لعلم البيان والتأويل الأدبي من تحويل الكتابة إلى كلامٍ مرّةً أخرى.

والوجه الثاني للفظ (هرمينيون) هو: التوضيح والتبيين، وما يصاحبها

من الاستدلال، ومحاولة المتكلم أن يعطي الكلام صبغة عقلانية للمخاطب.  
 أما الوجه الثالث للهممينون فهو الترجمة: وهي نوعٌ من التأويل يجعل  
 الكلام قابلاً للفهم، وأشار المؤلف هنا إلى مسألة مهمة وهي: أن الترجمة  
 ليست مجرد نقل ما يعادل الكلمات والمفردات من لغةٍ إلى أخرى، بل هي بيان  
 لغةٍ ما بما تشتمل عليه من أيديولوجيات وثقافة بلغةٍ أخرى وجعلها قابلة  
 للفهم، ويبدو من كلام المؤلف إن الفاصلة الزمنية بين عصرٍ وعصرٍ مثلاً؛  
 تنتج اختلافاً بين اللغة والنص والمخاطب، لا سيما إذا كانت الفاصلة التاريخية  
 طويلة، وهنا تعدّ الترجمة بعد قراءة جديدة للنص القديم، بمقياس الثقافة  
 الجديدة نوعاً من التأويل والتفسير، وأشار المؤلف إلى أن هذه المسألة من  
 المسائل المهمة والحساسة من مسائل التأويل.

كما أشار المؤلف إلى أن علم التأويل مرّ بتجاذبات وتقلّبات في العالم  
 الغربي، أفرزت رؤى واتجاهات متنوعة، قد لا تكون منسجمة مع بعضها  
 الآخر أحياناً، وهنا يطرح سؤال: إذا كانت تلك الرؤى والاتجاهات، متنوعة  
 وغير منسجمة في ما بينها في العالم الغربي نفسه - وهو الذي يُمثّل الرحم الذي  
 ولدت فيه بواد هذا العلم وبداياتها- فهل يجوز للمثقف العربي لاسيما المسلم  
 أن يتبنّى مقولات أو نظريات ترتبط بواقع هذا العالم الغربي، وظروف إنتاجه  
 لقوانين وضوابط لا تستند إلى ما يجب أن تستند إليه، وهو الكتاب السماوي  
 الأخير الذي تحدّث به الأديان السالفة؟ لاسيما وإن من بوادر ظهور هذا  
 المصطلح؛ كان عبارة عن ردّة فعل من قبل الكنيسة البروتستانتية، بعد أن ظهرت  
 بوادر الاعتراض على الكنيسة الكاثوليكية بوصفها مؤسسة عورضت من قبل  
 القساوسة؛ لأنّها أصبحت تمارس حجيتها بالقهر والتسلّط في نظرهم؛ ولغرض

## ﴿ قراءة في كتاب التأويلية ومنطق فهم ﴾

أشبه ما يكون سياسياً، شعرت الكنيسة البروتستانتية بالحاجة الملحة إلى إيجاد مؤلفات يستعان بها في عملية التأويل، وهذا ما لم يفت المؤلف الإشارة إليه.

وحول تاريخ ظهورها بوصفها حقلاً علمياً، قسّم المؤلف التأويل على خاصّة وعامة، والخاصّة منها ترتبط بالكتاب المسيحي المقدّس، والعامة بسائر النصوص الأعمّ من الدينيّة والأديبيّة والقانونيّة وغيرها، وبما أنّ التأويليّة الخاصّة قد أُطلق عليها هذا الاصطلاح بعد وضع المصطلحات الدينيّة تدريجياً على العلم الذي شكّل ضرورة في فهم الكتاب المقدّس؛ أمكن المؤلف تشبيه التأويليّة الخاصّة بعلم أصول الفقه في العالم الإسلامي، ووجه الشبه بينهما، إنّ علم أصول الفقه لم يظهر هو الآخر علماً مستقلاً على الرغم من أنّ وجوده كان مقارناً لتاريخ الفقه والمسائل ذات الصلة بالقرآن والأحاديث والروايات، بل كان ظهوره علماً على يد الإمام الباقر؛ لذا يُعدُّ مؤسس أصول الفقه، وهنا يلفت نظرنا التميّز الذي يمتلكه المذهب الأمامي من سائر المذاهب الأخرى؛ لأنّ جُلّ من ألّفوا في التأويليّة الخاصّة التي شبهناها بعلم أصول الفقه في العالم الإسلامي، هم ممّن وصفهم الشيخ الكلبيكاني بـ(المنظرين)! ممّن استعانوا بفكر أرسطو في الخطابة.

ومن العلوم المرتبطة بتفسير الإنجيل لآباء الكنيسة لمراحل متعددة، مثل (ماتئوس فلاسيوس ايلريكوس) الذي ألّف كتاب (مفتاح الكتاب المقدّس) الذي عدّ من أبرز المنظرين الذين كتبوا حول منهج تفسير الكتاب المقدّس، بينما نجد علم أصول الفقه في العالم الإسلامي، قد تأسّس على يد المعصوم الذي ورث العصمة ممّن تلقى الوصاية بالولاية من رسول الله، خاتم الأنبياء محمد صلّى الله عليه وآله، وبدليل المصادر العقليّة والنقليّة؛ حتّى تسلسل هذا العلم بما

يكلِّله من المصدقيَّة والمطابقة التامة لمتطلبات استنباط الأحكام وتفسير المبهم أو تأويله، وبعده عن صفة التنظير التي ورثها منظرون لا يحملون إرثاً سوى بعض الايدولوجيات الدنيوية المتعلقة بالدين أو السياسة، التي تُشكِّل محور المشكلة في عصرنا هذا؛ فشتانُ بين علم أسسه مَنْ هو عارفٌ بأصوله ومصدره المُتمثِّل بالقرآن الكريم وهو آخر الكتب السماويَّة، وبين علم تأسَّس على نظريات خضعت للمراجعة والتصحيح من قبل منظرين، كما حصل مع كتاب (ماتْيوس فلاسيوس ايلريكوس) الذي صُحِّحَ عشر مرات خلال مئة عام<sup>(٢)</sup>، وليس هذا بنتيجة حديثة الولادة ولكن هي تذكرة لمن يندفعون وراء المناهج الغربيَّة التي تغريهم باصطلاحاتها العصريَّة، التي غالباً ما تحمل طابع الانزياح المعرفي المُبطَّن تحت تلك الاصطلاحات العصريَّة، حتَّى وصلت الدرجة ببعض الباحثين المسلمين في مجال الاجتماع والسياسة ممَّن يدينون بمذهب الإماميَّة، إلى محاولة الدعوة إلى تطبيق الواقع الذي حصل في القرن التاسع عشر الميلادي، الذي وصف بعصر النهضة المُتمثِّلة بحركتي: الإصلاح الديني والنهضة الفكرية أو التنويريَّة، وإنكار قادة تلك الحركات للمرجعيَّة الرسميَّة للكنيسة الكاثوليكيَّة الرومانيَّة في تفسير الكتاب المقدَّس، على واقعهم الذي يختلف تمام الاختلاف عن ذلك الواقع، والتلويح بالاعتراض على السلطة الدينيَّة المُتمثِّلة بالمرجعيَّة الإسلاميَّة الشيعيَّة، والتلميح إلى كونها أصبحت غير منسجمة مع العقليَّة العصرية التي أخطأوا في قراءتها بامعان، فظنَّوا أنَّهم بحاجة إلى اقتباس لغة غريبة عن واقعهم يخاطبونه بها وهؤلاء من الفئة التي أشرنا إليها في بداية القراءة ممَّن بهم حاجة إلى التثقيف المعرفي الذي يُمكنهم من الفهم والتفسير لما يطرح على موائدهم



## ﴿ قراءة في كتاب التأويلية ومنطق فهم ﴾

بصورة أكثر وعي، أو الاكتفاء بالصمت ومراقبة تلك الحركات، كما يراقبها أصحاب الفئة الثانية ممن يشكّون بما يسوق إليهم، لكنهم يفتقرون إلى المعرفة التي تُمكنهم من البحث والتحقيق، ومن ثمّ التعليق وكشف المخبوء ممّا لم يستشعروا فيه الطمأنينة التي تعمل عليها فطرتهم السليمة.

وهنا تكمن الحاجة إلى تعلم أساليب وأفانين الثقافات الغربية، مثل علم التأويل؛ لأجل فهم تلك الثقافات وتشريحها، بدل استيرادها والمتاجرة بها على حساب الثقافة والفهم الموروث الأصيل؛ فكتاب (التأويلية = Hermeneutics ومنطق فهم الدين) محاولة للمقارنة بين اتجاهات ومناهج علم التأويل وبين مرتكزات وقواعد الفكر الديني الإسلامي وليست دعوة لتبني هذا العلم، بل لغرض التعرّف عليه لأجل فهم الدين بوصفه مصطلحاً بحاجة إلى الفهم، والمفتاح الذي يمكن من خلال فهمه تمييز الأيدولوجيات المختلفة، لاسيّما وإنّ معنى الأيديولوجية هو الفكر الذي أسّست له أنظمة معيّنة وأدلت له؛ وهو كتاب يبحث في العلاقات الكامنة بين التأويلية بوصفها منهجاً غربياً جديداً وبين المعرفة، والمنطق، وعلم اللغة، إذ ترتبط بكلّ واحدة من هذه العلوم؛ فنظرية المعرفة مثلاً تبحث عن مسائل تتعلّق بعدة تساؤلات من قبيل: هل إنّ المفاهيم والإدراكات الإنسانيّة فطريّة متجذرة، أم حسية تجريبية أم كلاهما؟ وكيف ينتقل إلى الذهن ما لا يحصى من التصورات والمفاهيم، مع أنّها تنتج عن طريق المدركات الحسيّة والوجدانيّة، وهذه المدركات محدودة؟ وما ملاك الحقيقة والخطأ والصدق والكذب؟ وما العلاقة بين الذهن والخارج، وما أدوات المعرفة؟ تنحصر بالحواس الخارجيّة أم بالعقل أم بالوجدان والشهود، أم بالمجموع؟ وهل توجد طرائق أخرى

للمعرفة غير الأدوات والطرائق التي ذكرت؟

وأخيراً فيما يخص علاقة التأويلية بعلم المعرفة، يرى الشيخ علي الكلبايكاني أنه من الواضح أن هذه المسائل لا تدخل في مجال بحوث التأويلية، وكأنه يعني بأن التأويلية جزء من نظرية المعرفة، بوصف المعرفة بحثاً يمكن أن يتناول التأويل، كما يمكن أن يكون له صبغة تأويلية أيضاً. أمّا علم المنطق فيشارك بحسب مفهوم المؤلف في الاهتمام بتعليم طريقة التفكير والفهم، ويفترقان في أن علم المنطق يوفر الأطر الحاكمة على جميع المناهج والمجالات الفكرية والعلمية، بما فيها المناهج المختلفة والمتعارفة للتأويلية.

أمّا علم اللغة، فعلاقتها كعلاقة التأويلية بعلم المنطق، فكما أن علم التأويل لا مناص له من توظيف المناهج العامة والمنطقية للتفكير، كذلك لا بد من استخدام الأنظمة المرتبطة بقانون اللغة، وهذا الاستنتاج ربما يدعم رأي بعض دارسي البلاغة العربية القديمة التي استندت في أغلب مباحثها إلى المنطق والأصول، في أن منطقية البلاغة ليست مما يعيها، بل مما يزينها في الحقيقة؛ لأن البلاغة منذ نشأتها وحتى تطور مراحلها، جُل ما كانت تهتم به هو المعنى، والمعنى سواء أكان يخص القرآن الكريم أم أي نص أدبي كان، بحاجة إلى اعتماد التفكير الذي يستند إليه المنطق أساساً، وتوظيف المناهج العامة لاستنباط ظاهر المعنى، وحينها يمكن أن نسمي علم المنطق الذي تحلل البلاغة العربية القديمة ووصفت به بتأويلية البلاغة؛ لأن الباحث أو الناقد أو حتى المخاطب بصفة مباشرة أو غير مباشرة يلجأ إلى العقل وإعمال التفكير لتحليل النص الملقى إليه، عقلياً ومن ثمة التأثير به عاطفياً إن كان يميل إلى



## قراءة في كتاب التأويلية ومنطق فهم

الأدبية؛ ولأنّ المتأخرين من البلاغيين القدامى، لم يستخدموا مفاصل المنطق؛ لأنّهم يحبون المنطق أو يميلون إلى اقتنائه في مباحثهم؛ بل لأنّهم كانوا يشعرون بالحاجة إليه بوصفه منهجاً لفهم الألفاظ، وتحليل التراكيب، والمنفعة متبادلة في الحقيقة بين علمي البلاغة والمنطق؛ فكما يستفيد علم المنطق من مباحث الألفاظ التي تدخل في التراكيب النحوية، التي يوفرها لنا علم المعاني، كذلك تستفيد البلاغة من مفاصل علم المنطق للوصول إلى سبيل يؤمن فهم المعنى المقصود من تلك الألفاظ والتراكيب بصورة صحيحة وسليمة.

يطرح المؤلّف في إحدى صفحات كتابه سؤالاً مهمّاً وحساساً، ومثيراً للفضول في الوقت نفسه، وهو: هل ظهر التيار التأويلي في العالم الإسلامي؟ وهل كانت التأويلية موضعاً لاهتمام المفكرين المسلمين؟ وما مدى أهميّة ذلك الإهتمام إن وجد وكيفيته؟

يبدو أنّ المسلمين والمسيحيين متشابهون مبدئياً - مع ابتعادهم عن عصر نزول الكتاب - في الحاجة إلى تفسير كتابه وفهم مقاصده، وبيان مفاهيمه أكثر من ذي قبل، ولكن هل يتشابه علم التأويل الذي ظهرت الحاجة إليه بعد أن تحوّلت أقوال وأفعال السيّد المسيح إلى مصادر مدوّنة، وتحوّلت إلى نصوص دينية، صار فهمها وتفسيرها موضعاً لاهتمام علماء المسيحية، لاسيّما وأنّ الحواريين كانوا يتّسمون بمنحى تأويلي في نقل وتبيين أقوال السيّد المسيح وأفعاله، ما دعا للحاجة إلى بحوث تطرح حول معيارية الفهم والتفسير للنصوص الدينية، مع علم التفسير الذي ظهر بسبب الحاجة إلى فهم وكشف المعنى في كتاب الله العزيز.

يشير المؤلّف في خضم هذه التساؤلات إلى أنّ لتفسير القرآن فلسفة

خاصة، تتعلق بطبيعة المناهج المعتمدة في هذا التفسير، لاسيما وأن تفسير كتاب الله العزيز قد اعتمد مناهج متعددة، منها ما يعتمد أحاديث النبي الأكرم ﷺ، ومنها ما يتعلق بالنكت البلاغية والصرفية والنحوية، ومنها ما يتعلق بعلم الفقه، ومنه ما يتعلق بعلم الكلام، أو الفلسفة وغيرها من المناهج المعتمدة في تفسير الكتاب العزيز، لكنه في الوقت ذاته يرتبط بمجال البحوث التأويلية من جهة أخرى، ويعتمد الشيخ المؤلف على تعريفات بعض العلماء لعلم التفسير مثل الراغب الاصفهاني، والماتريدي، والسيد الخوئي في (البيان)، والعلامة الطباطبائي، ليصل إلى مُحصلة مفادها:

إن رسالة التفسير تتلخص في تبين المفاهيم والمعاني الإلهية المودعة في آياته، لكن المؤلف يخطئ في التعبير بعض الشيء حين يقول: إن فهم وبيان المعاني المطلوبة من الآيات القرآنية يُشكّل الهدف الأسمى والرسالة الأساسية من التفسير، ويطلق على هذا المعنى (المراد الجدّي الإلهي)؛ وهذا تعبير غير صحيح؛ لأن الآيات القرآنية ليس فيها مراد إلهي هزلي أو غير جدّي، حتى يصح أن نقول: إن وظيفة التفسير، بيان ذلك المراد الجدّي! بل يمكن تسمية الهدف من اعتماد علم التفسير، ببيان المعنى المقصود من وراء الألفاظ التي نزلت بها الآية القرآنية، وربما كان هذا الخطأ في التعبير من أثر الترجمة.

ومن المحصلات التي وصل إليها المؤلف من تلك التعريفات، أن ليس لدقة المفردات اللغوية والتراكيب مدخلية في كشف المدلول والمعنى للآية، على الرغم من أنها تسهم في معرفة الجوانب الأدبية للآيات، إلا أن البحث فيها خارج عن إطار التفسير، وهذا كلامٌ يجعلنا نشعر بخصوصية التفسير لآيات القرآن الكريم، بوصفه علماً قائماً بذاته، وإلا فكيف لا يكون للدقة

## ﴿ قراءة في كتاب التأويلية ومنطق فهم ﴾

اللغوية للمفردات والتراكيب مدخلية في الكشف عن المعنى والدلالة، لاسيما وأن القرآن الكريم قد نزل بلغة البشر، التي يتكلمون بها ويفهمون بعضهم بعضاً، قومٌ عرفوا بإتقانهم لهذه اللغة وبراعتهم في استعمالها قديماً، وما هذه اللغة إلا عبارة عن ألفاظ وتراكيب.

فضلاً عن أن العلماء القدامى قد اهتموا بمسائل اللغة، مثل اهتمامهم بالفروق اللغوية الدقيقة بين الألفاظ، واهتموا بالبحث في وجودها في القرآن الكريم؛ ليساهموا في دراسة المعنى المقصود من الآية، وكانت هذه المسائل تتعلق بما يسمى بالمشارك اللفظي والأضداد والترادف والغريب في اللغة والقرآن والتطور الدلالي للألفاظ، والمعرب والدخيل، وغيرها من مسائل اللغة التي اهتم بها العلماء في القرآن الكريم.

ويكفي أن نذكر كلاماً لابن الأنباري (٣٢٨هـ) في ظاهرة الأضداد، بـ(أنّ كلام العرب يُصحح بعضه بعضاً ويرتبط أوله بآخره، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين؛ لأنّهما يتقدمهما ويأتي بعدهما ما يدلّ على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر....)، وكان كلامه هذا في سياق الرد على الشعوبيين والزنادقة الذين كانوا يزدرون بالعرب ويرمونهم بكلّ نقيضة، ويرمون لغة العرب بأنّها خلت من الحكمة وافتقرت إلى الدقة والبلاغة في إطلاق الألفاظ وتحديد المعاني ويتهمونها بالعجز عن التعبير بشكل واضح ومحدد عمّا يراد منها، وهذه الجماعة أسماها ابن الأنباري (٣٢٨هـ) في كتابه (الأضداد) الذي ألفه لخدمة القرآن الكريم، بـ(أهل البدع والزيغ والازراء بالعرب).

وفي ما يخصّ علم التفسير ومناهج المفسرين، ذكر المؤلّف نوعين من

التفسير التي تعرضت لبيان آيات القرآن الكريم: التفسير التي اعتمدت نقل روايات النبي الأكرم ﷺ وأهل البيت عليهم السلام في بيان الآيات القرآنية، التي ليس فيها أي نوع من الاجتهاد أو التنظير، ونوع من التفسير التي تتوافر على إبداء الرأي والاجتهاد، والتي غالباً ما يستند فيها إلى العلوم والمعارف البشرية من اللغة والأدب والبيان والفلسفة، والكلام والتاريخ والعرفان وغير ذلك. وقام المؤلف بنقد القسم الأول بحجة أن الروايات المنقولة لم يحض كلها بالبحث والتأمل الكافي في سندها، بمعنى أن عملية التفسير على وفق هذا النوع من مناهج التفسير سيصبح عملية معقدة وتحتاج إلى ما يُسمى بعلمي الرواية والدراية حتى يستطيع المفسر أن يصل إلى تفسير صحيح للآية الكريمة، وهو طريق وعر وغير متكامل، ولا يمكن اعتماد الروايات غير المعتمدة سنداً أو غير البالغة حد التواتر.

والنقد الثاني للنوع الأول من المناهج في تفسير القرآن، إنه لا يتوافر القدر المطلوب من الروايات المعتمدة في بيان جميع الآيات القرآنية. وثالثاً: إن الروايات لم تتناول بوضوح الآيات التي لا بد أن تطرح في غير آيات الاحكام، ولذا لا يؤمن منهج تفسير القرآن بالروايات متطلبات المجتمع في تفسير القرآن الكريم بصورة تامة.

ويتمثل نقد النوع الثاني من مناهج التفسير (اعتماداً على إبداء الرأي والاجتهاد)، في رأي للعلامة الطباطبائي، في أن هذا النوع من التفسير لا يمكن اعتماده؛ لأنه في الواقع من قبيل التفسير بالرأي، كما يرى العلامة الطباطبائي أن التفسير على وفق هذا النوع قد تبدل تطبيقاً، وأصبح التطبيق تفسيراً.

## ﴿ قراءة في كتاب التأويلية ومنطق فهم ﴾

أمّا رأي الشيخ علي الكلبايكاني في هذا، فهو عدم إمكان القول بمشروعية النوعين السابقين من أنواع التفاسير، وعدم إمكانية عدّه دليلاً عقلياً أو شرعياً لكي نحسبه مدلولاً لكلام الله (عزّ وجلّ)، ومراداً له، في ما يمكن من ناحية شرعية نسبة موضوع معيّن إلى كلام الله (عزّ وجلّ) كونه المقصود منه إذا أستند إلى الوحي (الأعم من الكتاب والسنة).

أمّا عن تفسير القرآن بالقرآن، فهو من أنضح أنواع التفاسير، وهو منهج عقلائي، نضج بصورة جليّة واتضحت معالمه على يد العلامة الطباطبائي، ونقل لنا المؤلّف مسألتين بيّنها العلامة نفسه في كتاب (القرآن في الإسلام)، حول تفسير القرآن بالقرآن، وهما: إنّ القرآن الكريم خاطب جميع الناس على حدّ سواء، وأرشدهم إلى مقاصده، وهداهم إليه، وتحذاهم به، واحتجّ عليهم، ووصف نفسه بأنّه بيان ومبين لكلّ شيء، ولا شكّ أنّ شيئاً كهذا لا يحتاج في بيانه وتفسيره إلى الآخرين، فضلاً عن كون القرآن هو المصدر الأساس لكلّ من كلام النبي ﷺ، وكلام الأئمة عليهم السلام؛ لأنّ مستند حجية كلام الرسول ﷺ، هو القرآن، ومدرك حجية كلام الأئمة عليهم السلام هو كلام النبي ﷺ.

يتناول المؤلّف مسألة مهمّة جداً، كانت ردّاً على تساؤلنا حول كيفية عدم كون الدقة اللغوية للمفردات والتراكيب مدخلية في معرفة معنى الآية الكريمة ومدلولها، وكأنّ الشيخ قد تراءى له حصول هذا التساؤل عند القارئ، وهي تتعلّق باختلاف يحصل بين المفسرين على اختلاف مشاربهم، من محدّثين وفلاسفة وأصحاب العلوم وأتباع المنهج الذوقي والعرفاني في فهم معاني القرآن ومعارفه، وكيف كان هذا الاختلاف لم يولده مفهوم اللفظ المفرد أو الجملة بحسب اللغة والعرف العربي للكلمات أو الآيات، فإنّها هو

كلامٌ عربيٌّ مبين، لا يتوقف في فهمه عربي ولا غيره ممن هو خبيرٌ باللغة وأساليب الكلام العربي، وليس بين آيات القرآن آية واحدة ذات إغلاق وتعقيد في مفهومها، بحيث يتحيرّ الذهن في فهم معناها، لاسيّما وإنّه أفصح الكلام، ومن شرط الفصاحة خلو الكلام من التعقيد والإغلاق كما يُعبّر المؤلف، لكنّ الاختلاف وقع في تفسير الآيات المرتبطة بصفات الله وأفعاله، كالحياة، والعلم، والقلم، واللوح، والعرش، والكرسي، والملك، وأجنحته والشيطان، وقبيله، وخيله، ورجله وإلى غير ذلك، وهنا يقع الفارق بين من حكم من المحدثين على المدلول الظاهري والبدوي، ممن حملوها على المصاديق الحسية، وانتهى بهم الحال إلى التجسيم والتشبيه.

أمّا المفسرون الآخرون ممن اعتمدوا المناهج العقلية والاجتهادية أو الذوقية والشهادية، فوقعوا في التطبيق بدل التفسير، لذا فإنّ الطريق الصحيح في فهم معاني كلام الله هو أن نُفسّر القرآن بالقرآن، وبهذا يمكن تنقيح الصفات الإلهية من خلال آيات أخر للحصول على مصاديق حقيقية لتلك الصفات، لكنّ الله سبحانه وتعالى وجل شأنه لم يبطل حجة العقل في كتابه، وكيف يعقل ذلك وحجته إنّما تثبت به، ولم يجعل حجة في أقوال الصحابة والتابعين وأنظارهم على اختلافها الفاحش، ولم يدعُ إلى السفسطة بتسليم المتناقضات والمتنافيات من الأقوال، ولم يندب إلّا إلى التدبّر في آياته.

وينقل المؤلف عبارة للعلامة الطباطبائي: فما بال النور يستنير بنور غيره!! ويستنتج المؤلف بعد الخوض في مفهوم علم التفسير إنّهُ يمكن أن نعدّه بحثاً تأويلياً كاشفاً عن نحو إدراك معاني كلام الله، وإنّه يمكن تسميته التأويلية المقدسة.



## ﴿ قراءة في كتاب التأويلية ومنطق فهم ﴾

في الفصل الرابع من الكتاب يبحث المؤلف بعض قواعد التأويل ومنها: قاعدة: (المعنى رهن النص)، وفي ما يخص القرآن الكريم فهناك اعتقاد من قبل المفكرين المسلمين من المفسرين والفهاء والمتكلمين، أن آيات القرآن الكريم معاني ودلالات خاصة تُمثل مقاصد العليم الحكيم، ويكمن دور المفسرين وعلماء الدين في الكشف عن تلك المعاني والدلالات عن طريق اتباع منهج صحيح واعتماد قواعد وأصول سليمة، وقد سبق للمؤلف في سياق بحثه في مناهج تفسير القرآن، الإشارة إلى تضمن القرآن بطوناً ومراتب من المعارف والمعاني يشترك الجميع في فهم المراتب الدنيا منها، لكن إدراك البطون والمراتب الأخرى منها يحتاج إلى طهارة باطنية كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ \* فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ \* لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (الواقعة: ٧٧-٧٩).

ويتضح من هذا أن روايات من هم مختصون بفهم أعلى مراتب المعرفة القرآنية، وهم النبي محمد ﷺ وأهل بيته عليه السلام، مفاتيح للمفسرين في كشف كنوز القرآن، وينبغي أن تكون هذه الأحاديث والروايات، من مسائل تطبيق المنهج والقواعد التي تضمن معرفة تلك الدلالات القرآنية.

أما في ما يخص تاريخ التأويل بوصفه منهجاً لتفسير النص وفهمه، سواء أكانت تلك التأويلية الخاصة التي تهتم بالنصوص الدينية، أم التأويلية العامة التي ظهرت في عصر التنوير في القرن الثامن عشر الميلادي، كباب من أبواب المنطق؛ خدمة لجميع العلوم التفسيرية، فكان مبدأ (المعنى رهن النص) المبدأ المتبنى بقوة من قبل كلادنيوس وشلاير ماخر ودليتاي، وذلك عندما راجت بحوث التأويل.

لكن في عصر ما بعد الحداثة ظهرت أفكار جديدة، شككت في ذلك

المنهج العقلاني، من قبل أنصار التأويلية الفلسفية وعلى رأسهم غادامير (١٩٠٠-٢٠٠١) وأصحاب المنهج التفكيكي بزيادة جاك دريدا (١٩٣٠-٢٠٠٤)، وكان انتقاد دريدا للبناء الفكري القائم على أن المعنى حاضر في المنطوق وغائب في المكتوب، وعلى وفق ذلك هو لم يقبل بنظرية تفضيل المكتوب على المنطوق وحضور المعنى فيه، كما أن دريدا لم يؤمن بفهم المعنى القطعي للنص؛ لأن معاني غير محددة في رأيه قد تنزلق وتتوالد عن طريق عملية القراءة، كما يرى بأن من مقتضيات النص المفكك أن بروز وجه دلالي على الوجوه الأخرى يعني فقدان الدلالة؛ لذا يرى أن المعنى أمر غير ثابت ولا مقدّم على الدال، وليس غرضاً خارجاً عنه أيضاً، بل يرتبط دائماً بدلاً غير ثابت، كما ذهبت المدرسة التفكيكية إلى تفتيت العلاقة بين المفردات وتدمير بنية النص يفتح الباب على معانٍ ودلالات مختلفة، ولا تقبل هذه المدرسة أن تكون للنص دلالة واحدة ومعنى خاص يمثل الوجه الغالب والدلالة النهائية له.

أمّا مدرسة التأويلية الفلسفية: ففلسفة غادامير تنكر أيضاً المعنى المركزي أو النهائي للنص، ويعتقد أن النص ليس المعنى الذي قصده المؤلف فحسب، بل هو حاصل إدغام المعنى المقصود للمؤلف مع مُفسّر النص، وبحسب هذه النظرة تؤثر ثقافة المفسّر واتجاهاته على النص المفسر، ولا يعتقد غادامير بتعيين المعنى في النص، بل معنى النص عنده ظهور يحصل لمفسر النص، وهذا الظهور قبل كل شيء تابع للأجواء الذهنية والروحية لمفسر النص لا لكتابه، والأهم من ذلك في فلسفة غادامير التأويلية، لا يتمثل في مقصود المؤلف ومراده، ولا النص المكتوب خارج إطار التاريخ، بل المهم هو ما يظهر تاريخياً بصورة غير متكررة، وحسب قوله: إن ذهنية المؤلف كالقارئ ليست مرجعاً

## ﴿ قراءة في كتاب التأويلية ومنطق فهم ﴾

واقعيّاً لفهم النصّ، بل المرجع الواقعي هو المعنى التاريخي الذي يترك أثره علينا في الحال.

والشيخ علي الكلبايكاني يؤيد رؤية جملة من الكُتّاب المسلمين الذين ينكرون المعنى المركزي والنهائي للنصّ، وينقل كلام أحد الباحثين في علم التأويل، بأنّ: النصّ مبهم حقيقةً وذاتاً، ويحتمل معاني عدّة.. نحن نلتقط عدم التعين، هذا في عالم المعنى والدلالة.. وعندما تكتمل وتتنقح لديكم أساليب فهم النصّ، سوف يتبلور معنى صحيح، لا أنكم تصلون إلى المعنى الواقعي للنصّ؛ لأنّ المعنى الواقعي لا وجود له، ونقل لنا المؤلّف كلاماً جميلاً عن ذلك الباحث الذي لم يذكر لنا اسمه، سوى ذكره هذا الكلام في مجلة كيان، العدد الرابع، وهو: إنّ المعنى أو المدلول لكلام أو حادثة ليس عصيراً يستخرج منه، وإنّما هو ثوب يتناسب مع أجزاء البدن، ولذا عندما يختلف جزءٌ من تلك الأجزاء (أي الاستعدادات الذهنيّة والعلميّة للمخاطب) يختلف أيضاً معه محصول التركيب ونسبة أجزاء البدن، أي المعنى والمفاد، وفي مقابل هاتين الرؤيتين؛ رؤية المدرسة التفكيكيّة، ورؤية أصحاب التأويل الفلسفيّة - يطرح لنا المؤلّف رأي أنصار المعنى المركزي والنهائي للنصّ، علماً أنّه وصف كون المعنى أو مدلول الكلام ليس عصيراً يستخرج منه، وإنّما هو ثوب يتناسب مع أجزاء البدن.

رؤية سديدة؛ وهي رؤية أصحاب المدرستين اللتين ورد ذكرهما آنفاً، إلا أنّ أنصار المعنى المركزي والنهائي للنصّ لا يعبرون بهذا التعبير، بل يعتقدون أنّ علاقة اللفظ بالمعنى علاقة الدلالة والكشف والحكاية، لا علاقة الظرف والمظروف أو الحال والمحل، فالمعنى ليس مظروفاً حالاً في ظرف الألفاظ،

وليس عصيراً للفواكه حالاً في أجزاء الفاكهة، والمعنى مدلول ومكشوف الكلام، والكلام دالٌ عليه وكاشفٌ عنه، وإنما الكلام في ما هو المكشوف. وهنا يطرح المؤلف عدّة تساؤلات مبنية على أساس ما طرحه من آراء حول الكشف عن معنى النصّ منها:

المعنى قارئٌ في النصّ نفسه أم مرتبط بمتلقي النصّ؟ المكشوف هو المعنى والمراد الذي خلصه المتكلم أو الكاتب في الكلام أم إنّ مثل هذا المعنى والمراد لا وجود له؟ وإذا كان موجوداً فلا يمكن الوصول إليه؟ وإنّ معنى الكلام هو ما يحصل نتيجة الارتباط بين عالم المخاطب الروحي والذهني وبين النصّ من دون أن يكون له دخل بمراد المؤلف؟

وبعد هذا الطرح الجميل لمسلسل إنكار المعنى المركزي للنصّ، وتعدد الدلالات وعدم ثبوتها، يتوصل المؤلف إلى أنّ انكار المعنى المركزي للنصّ الموقوف على تحقق مقصود الكاتب، والاعتقاد بأنّ معنى النصّ يتبلور من خلال اندماج النسبة بين أفق المعنى عند المؤلف والمفسر، ويتغير بتحول الأفق الذهني والتكثّر عند المفسّر، يخلّ بأهم شرطين من شروط النظرية التأويلية، هما: الكلية والثبات، أي: أنّ المعنى رهن النصّ بأكمله، مترابط التراكيب لا مفكك لغرض تحطيم تلك الدلالة المركزية التي لا يؤمن بوجودها البعض، والثبات بمعنى وجود الدلالة الثابتة للنصّ.

أمّا القاعدة الثانية من قواعد التأويل، فهي محورية المؤلف في التفسير: يشير المؤلف إلى وجوب مراعاة هذه القاعدة في فهم النصوص وتفسيرها عموماً والدينية على وجه الخصوص؛ علماً أنّ المفكرين المسلمين قد أيّدوا هذه القاعدة، واعتقدوا أنّ رسالة المفسّر للقرآن الكريم هي فهم المعاني

## ﴿ قراءة في كتاب التأويلية ومنطق فهم ﴾

المراد لله (عزَّ وجلَّ) فحسب، ويستند الشيخ المؤلّف إلى أمثلة عقلانيّة في تعضيد هذه القاعدة، وهي إنّ المعلم الذي يُصحّح أوراق الامتحانات بصدد معرفة المراد ممّا يكتبه تلاميذه، والاطّلاع على مستواهم العلمي والمعرفي من خلال ما يكتبون، وقد يستعمل المتكلّم أو الكاتب جملاً تسبب الغموض في فهم مراده، وهنا يسعى القارئ أو المُفسّر إلى الوصول إلى المراد من خلال الشواهد والقرائن الأخرى، وهذه القاعدة مبنية على القاعدة الأولى (المعنى رهن النصّ)، والفرق بين الاثنتين إنّ الأولى ترتبط بمقام الثبوت ونفس الأمر، والثانية ترتبط بمقام الإثبات والفهم، أي: إنّ فهم المعنى المركزي للنصّ يلزم أن يتم من خلال الالتفات إلى قصد المؤلّف ومراده.

ومن خلال ما نقله لنا الشيخ علي الكلبايكاني، حول رأي أنصار الفلسفة التأويليّة، واعتراضهم على هذا الأصل أو القاعدة التأويليّة، وتقاطعهم مع معطيات التأويليّة الكلاسيكيّة والرومانسيّة الغربيّة، والمدرسة الكلاسيكيّة الحديثة للتأويل، نصل إلى نتيجة، وهي إنّ من يقرأ هذه الآراء المتعارضة فيما بينها، يكتشف في نهاية المطاف أنّها جميعاً تنتهي إلى قاعدة وأصل واحد، هو وجود المؤلّف بوصفه محوراً في عملية التفسير؛ فحتّى حين يعترض غادامر على مركزيّة المعنى والدلالة، ويقول بوجود علاقة بين المؤلّف والنصّ، وأنّ لكل واحدٍ منهما دوراً في تحقّق الفهم؛ لكنّه في النهاية يعترف أنّ تأويل النصّ ليس من قبيل الحوار المشترك بين شخصين بالدقّة، لأنّ النصوص شروح ثابتة وأوصاف خالدة للحياة يجب أن تفهم، وفي كلامه هذا اعتراف بأهمية الحذر من تحميل آراء المُفسّر والقارئ على النصّ، وكذلك حال المدرسة الكلاسيكيّة الحديثة، وأتباعها من أمثال اريك هيرش - المنظر في حقل الأدب - والمتأثر

بآراء اميليو بتي الإيطالي، والتي تقوم نظريتها على تصور كلاسيكي للمعنى، فهيرش مثلاً وإن اعترف بأن النصّ يخضع لتحوّلاتٍ دلاليّة تفرّضها عوامل الزمن؛ إلا أن المعنى يبقى أصيلاً وثابتاً في النصّ؛ لذلك يُعقّب الشيخ الكلبيكاني بأنّ المعنى في النصّ إنّما يثيره الكاتب عن قصدٍ معيّن؛ لذا يبقى لصيقاً بالنصّ دائماً، سواء اكتشفنا ذلك أم لا، وسواء اعتبرناه مهمّاً أم لا.

أمّا (التأويل النحوي والتأويل الفني)، فيطرح لنا المؤلّف نظريتين في تأويل مركزية الكاتب، تقوم الأولى على أنّ المُفسّر لا يمكنه فهم النصّ أفضل من الكاتب، وإنّ الطريق للوصول إلى تحصيل مراد المؤلّف هو مراعاة القواعد النحويّة واللغويّة، من أنصار هذه النظرية، مارتن كلادنيوس، أمّا النظرية الثانية فتفترض أنّ على المُفسّر السعي لمعرفة شخصيّة الكاتب؛ حتّى يتسنى له عن طريق معرفة شخصيّة المؤلّف وحياته، بتحصيل معرفة تفصيليّة عنه؛ وبذلك يمكن فهم النصّ الذي تبلورت فيه شخصيّة الكاتب بصورة أفضل، ومن أنصار هذه النظرية هو شلاير ماخر.

ومن نقودات الشيخ علي الكلبيكاني على هاتين النظريتين؛ إنّ رأي شلاير ماخر في الربط بين مركزية الكاتب وشخصيته، يختصّ بكلام البشر، ولا يشمل كلام الله (عزّ وجلّ) والمعصوم عليه السلام، فلا شكّ أنّه لا يمكن لأحدٍ فهم كلام الله بمستوى فهمه تعالى، فضلاً عن أن يأتي بفهم أكمل وأفضل، كما أنّ أرجحية علم المعصوم من غير المعصوم تمنع غيره من فهم كلامه بصورة أكمل، ويصل المؤلّف إلى نتيجة يعتقد بأنّها الاتجاه الصحيح حول فهم النصّ، وهي الجمع بين اتجاه كلادنيوس وشلاير ماخر؛ وذلك بأخذ قصد الكاتب بنظر الاعتبار من جهة؛ لأنّ للمؤلّف معنىً خاصّاً قصده في كلامه أو كتابه،

## ﴿ قراءة في كتاب التأويلية ومنطق فهم ﴾

ومن جهة أخرى يُمثّل كلام الإنسان المكتوب منه أو المقول له مرآة لشخصيته الروحية والفكرية.

والحقيقة إنّ طرح الشيخ فيما يخص القاعدة التأويلية التي تقول بـ(التأويل النحوي أو اللغوي والتأويل النفسي)، شيق وعلمي؛ لكنّه يقودنا إلى التفاتة متواضعة تدعو إلى مناقشة رأي الشيخ في أنّ كلام الله (عز وجل شأنه) مستثنى من رأي شلاير ماخر الذي يقول: يمكن فهم النصّ من خلال فهم الكاتب وإدراك قصده كما قصده هو، أو أفضل منه، من خلال دراسة شخصيته وظروف حياته، وهو تحليل شديد، لكنّ الشيخ يشمل المعصوم بهذا الاستثناء أيضاً، وموضع الالتفاتة في هذا؛ إنّ أرجحية علم المعصوم من غيره ليست مانعةً من فهم كلامه بصورة أفضل؛ لعدّة أسباب منها:

إنّ المعصوم عليه السلام بشرٌ يتحدّث بلغتهم من ناحية، وهناك مَنْ باستطاعته فهم كلامه، ولولا وجود مَنْ فهم عليّ بن أبي طالب أمير المؤمنين عليه السلام لما أعدمنا الحياة منه، لأنّ كلّ من كره علياً كان قد فهم مكانته عند الله ورسوله، كما فهم المعنى والدلالة التي أضوت وراء بلاغته، وليست إلّا معاني العدل والأمانة والدعوة إلى السلم؛ وبحيادة تامّة ومن خلال ما تجلّى أمامنا من خلال دراسة أصول التأويل الثلاثة السابقة، وبوصف الإمام علي عليه السلام ظاهرة لم ولن تتكرر في التاريخ، لو أردنا تفسير هذه الظاهرة، بحسب مفهوم شلاير ماخر، أو بالأحرى دراسة نصوص نهج البلاغة أو أحاديث وروايات هذا الرجل العظيم بلا منازع، بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، فإنّه بإمكان من ليس باستطاعة فهم كلام الإمام علي عليه السلام أو بلاغته أن يدرس شخصيته وحياته وسيرته وتاريخه؛ ليحصل بذلك على معرفة تفصيلية عنه تمكنه من فهم عليّ

بوصفه ظاهرة تحتاج إلى فهمها من أجل التمكن من تفسيرها، أو باعتباره ترك أثراً دينياً، وبلاغياً وأدبياً وكلها نصوص، سيكون منهج شلاير ماخر نفسه طريقاً إلى فهمها من خلال دراسة شخصية علي عليه السلام وحياته، فرأي الشيخ الكلبيكاني فيه نظر؛ وباعتقادي أنّ كلا المنهجين يوصلان إلى النتيجة نفسها في حق الإمام علي عليه السلام، والدليل على مصداقية هذا الاعتقاد، إنّ من قرأ كلام أمير المؤمنين عليه السلام عرف أنّ وراءه من يستحق أن يُقال فيه إمامٌ للمؤمنين، ومن درس شخصية علي وتاريخه عرف اللغة التي يتكلم بها، وصار باستطاعته أن يفهم كلام هذا المعصوم ومدى أحقيته، وكم من مُهتدٍ استنار بهدى هذا المعصوم، حين قرأه بتمعن وحياد؛ حتى وصل به إلى طريق الهداية، وكذلك الحال بالنسبة إلى الأحاديث المروية في أحقية الإمام علي عليه السلام في الولاية على الخلق بعد الرسول صلى الله عليه وآله، فهي نصوصٌ لم تجد من منكرها قراءةً نزيهةً تُحلّل مفاصلها بصورة صحيحة وسليمة، علماً أنّه بالإمكان قراءة تاريخ الرسول صلى الله عليه وآله والإمام علي عليه السلام وعلى جانب من الحياد للإستعانة بها في فهم تلك الروايات التي تواترت في حق أمير المؤمنين بالولاية.





## الهوامش

- (١) التأويلية (Hermeneutics) ومنطق فهم الدين، علي الرباني الكلبيكاني: ٢٢.
- (٢) ينظر: التأويلية (Hermeneutics) ومنطق فهم الدين: ٣٤، وينظر: المنطق ومبحث علم التأويل (Hermeneutics): ريخته کران: ٥٣.